

Distr.: General
24 March 2014
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

كاليدونيا الجديدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣ لمحة عامة عن الإقليم
٥ أولاً - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية
٩ ثانياً - الميزانية
١٠ ثالثاً - الظروف الاقتصادية
١٠ ألف - لمحة عامة
١٠ باء - الموارد المعدنية
١١ جيم - التشييد والصناعة التحويلية

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الورقة مستقاة من مصادر متاحة للاطلاع العام، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات المحالة في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى الأمين العام من الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المنشورة في الموقع الشبكي للأمم المتحدة www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml.



الرجاء إعادة استعمال الورق



١١	الزراعة وصيد الأسماك	دال -
١١	النقل والاتصالات	هاء -
١٢	السياحة والبيئة	واو -
١٣	الظروف الاجتماعية	رابعا -
١٣	لمحة عامة	ألف -
١٤	العمالة	باء -
١٤	التعليم	جيم -
١٥	الرعاية الصحية	دال -
١٥	العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين	خامسا -
١٨	موقف الدولة القائمة بالإدارة	سادسا -
١٩	نظر الأمم المتحدة في المسألة	سابعا -
١٩	اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	ألف -
١٩	لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)	باء -
٢٢	الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	جيم -
٢٣	الاجتماع الحادي عشر للجنة الموقعين على اتفاق نومييا	مرفق

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: كاليدونيا الجديدة إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وتديره فرنسا.

تمثل الدولة القائمة بالإدارة: جان - جاك برو، المفوض السامي للجمهورية الفرنسية (منذ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣).

الموقع الجغرافي: تقع كاليدونيا الجديدة في المحيط الهادئ، على بعد نحو ١ ٥٠٠ كيلومتر إلى الشرق من أستراليا و ١ ٧٠٠ كيلومتر إلى الشمال من نيوزيلندا. وهي تشمل جزيرة كبيرة واحدة تعرف باسم غراند تير وجزرا صغيرة تعرف بجزر لويالتي، وأرخبيل جزر بيليب، وجزيرة بين وجزر هون. وهناك أيضا عدة جزر غير مأهولة إلى الشمال من جزر لويالتي.

المساحة: ١٨ ٥٧٥ كيلومترا مربعا (الإقليم ككل)؛ ١٦ ٧٥٠ كيلومترا مربعا (غراند تير).

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ١ ٤٢٢ ٥٤٣ كيلومترا مربعا^(١).

عدد السكان: ٢٦٠ ٠٠٠ نسمة (كانون الثاني/يناير ٢٠١٣).

التكوين العرقي: يتكون سكان الإقليم من ٤٠,٣ في المائة من الميلانيزيين، وهم أساسا من الكاناك؛ و ٢٩,٢ في المائة من الأشخاص المنحدرين من أصل أوروبي، وهم أساسا فرنسيون؛ و ٨,٧ في المائة من الواليزيين والفوتونيين؛ و ٢ في المائة من التاهيتيين؛ و ١,٦ في المائة من الإندونيسيين؛ و ١ في المائة من الفيتناميين؛ و ٠,٩ في المائة من الفانواتويين؛ و ١٦,٢ في المائة من السكان الذين يصنفهم المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية بأنهم "سكان من أصول أخرى".

اللغات: اللغة الرسمية هي الفرنسية. ويستخدم نحو ٢٧ لغة كاناكية محلية في مناطق محددة جغرافيا.

العاصمة: نوميا؛ وتقع في الطرف الجنوبي من غراند تير.

رئيس حكومة الإقليم: هارولد مارتان (منذ حزيران/يونيه ٢٠١١).

الأحزاب السياسية الرئيسية: الأحزاب المناهضة للاستقلال، وهي التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية، وحزب تجمع كاليدونيا، وحزب المستقبل المشترك، وحزب التجمع من أجل كاليدونيا. والأحزاب المناصرة للاستقلال، وهي جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، وحزب العمل، والاتحاد الكاليدوني، وحزب تحرير الكاناك (حزب الباليكا).

الانتخابات: جرت آخر انتخابات لمجلس الشيوخ في عام ٢٠١٢؛ ومن المقرر إجراء انتخابات البلديات والمقاطعات المقبلة في ٢٣ و ٣٠ آذار/مارس و ١١ أيار/مايو ٢٠١٤.

الهيئة التشريعية: كونغرس كاليدونيا الجديدة.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٣٧ ١٢٤ دولارا من دولارات الولايات المتحدة.

نسبة البطالة: ١٤ في المائة (نسبة أفراد القوة العاملة العاطلين عن العمل في عام ٢٠١١).

الاقتصاد: التعدين (ولا سيما النيكل)، والتشييد، والسياحة.

الوحدة النقدية: فرنك الاتحاد المالي للمحيط الهادئ.

لحة تاريخية موجزة: اكتشف القبطان البريطاني جيمس كوك جزيرة غراند تير في عام ١٧٧٤، وأسمها "كاليدونيا الجديدة". وضمت فرنسا هذا الإقليم في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٨٥٣. وفي عام ١٩٤٢، اختارت الولايات المتحدة كاليدونيا الجديدة لتكون قاعدة عسكرية لها في المحيط الهادئ. وكان نحو ٢٠ ٠٠٠ جندي نيوزيلندي يتمركزون في كاليدونيا الجديدة خلال الحرب العالمية الثانية. وفي عام ١٩٤٦، جعلت فرنسا كاليدونيا الجديدة إقليما من أقاليمها في ما وراء البحار مع منحها حكما ذاتيا محدودا. وفي السبعينيات، كان أنصار الاستقلال نشطين للغاية، ما أدى إلى اندلاع أعمال عنف في الثمانينيات عرفت باسم "الأحداث". وفي عام ١٩٨٨، أفضت اتفاقات ماتينيون إلى إنشاء ثلاث مقاطعات من أجل استعادة توازن القوى. وبعد نحو ١٠ سنوات، وبالضبط في عام ١٩٩٨، نص اتفاق نومييا على حكم ذاتي تدريجي للإقليم. وسُيّدعى المواطنون، بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨، إلى المشاركة في استفتاء بشأن السيادة الكاملة لكاليدونيا الجديدة واستقلالها.

(أ) المصدر: مشروع "البحر من حولنا"، وهو ثمرة تعاون بين جامعة بريتيش كولومبيا وفريق

بيو للبيئة (www.seaaroundus.org).

أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

١ - كاليدونيا الجديدة مجتمع محلي ذو وضع خاص في إطار الجمهورية الفرنسية، يخضع لأحكام الباب الثالث عشر من الدستور ("الأحكام الانتقالية المتعلقة بكاليدونيا الجديدة"). ويمارس الوزير الفرنسي لشؤون الأقاليم الواقعة في ما وراء البحار، السيد فيكتوران لوريل، سلطة الدولة في كاليدونيا الجديدة، مع احترام وضع وتنظيم هذا الإقليم. والدولة القائمة بالإدارة ممثلة في الإقليم بمفوض سام. ويشغل هذا المنصب حاليا السيد جان - جاك برو. ووفقا للقانون الأساسي المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩، المتعلق بكاليدونيا الجديدة، تختص فرنسا بالمسائل التي يحددها القانون، بما في ذلك الشؤون الخارجية، والهجرة وشؤون الأجانب، والعمل، والخزانة، والتجارة، والدفاع، والعدالة، والخدمات العامة، واحترام القانون وحفظ النظام. وفي مجال الدفاع، يمارس المفوض السامي المهام المنصوص عليها في التشريعات ذات الصلة. ويجوز له إعلان حالة الطوارئ في الظروف المحددة في التشريعات، ويرجع في هذه المسألة إلى وزير شؤون الأقاليم الواقعة في ما وراء البحار بعد إبلاغ حكومة كاليدونيا الجديدة. وفي إطار التنظيم الإقليمي، تتولى المفوضية في الإقليم الدفاع عن كاليدونيا الجديدة. ويوجد في الإقليم نحو ٣ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين الفرنسيين، من بينهم أفراد الدرك.

٢ - ويستند النظام القضائي في الإقليم إلى النموذج الفرنسي، مضافا إليه التشاور الإلزامي مع المجلس العرفي الاستشاري. ويتولى قضاة رئاسة المحاكم الأدنى درجة ذات الطابع اللامركزي. وتقع محكمة الاستئناف في العاصمة نومييا، وتتوافر إمكانية اللجوء إلى محكمة النقض في فرنسا في ما يتعلق بمسائل معينة.

٣ - وأطلقت حركة الكاناك للاستقلال في السبعينيات من القرن الماضي استجابة لعملية إنهاء الاستعمار في أفريقيا وردا على زيادة تدفقات الهجرة الفرنسية. وفي عام ١٩٨٤، تأسست جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني بوصفها منظمة جامعة للأحزاب المؤيدة للاستقلال، وشكلت في وقت لاحق من ذلك العام حكومة مستقلة مؤقتة. وبين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٨، قضى نحو ٨٠ شخصا في المواجهات العنيفة التي وقعت بين أنصار الاستقلال ومناهضيه. وتوقف العنف في نهاية المطاف بتوقيع اتفاقات ماتيونيون في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٨ بين جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، وحزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا الجديدة داخل الجمهورية، وهو حزب موال لفرنسا، والحكومة الفرنسية.

٤ - ونصت اتفاقات ماتينيون على توفير قدر أكبر من الحكم الذاتي المحلي وتقديم مساعدات كبيرة تهدف إلى تلافي أوجه التفاوت العميقة بين الجماعات الفرنسية وجماعات الكاناك، وكذلك إلزام الإقليم بإجراء استفتاء بشأن تقرير المصير بعد ذلك بعشر سنوات. وفي عام ١٩٩٨، وافق الشركاء الثلاثة في اتفاقات ماتينيون على نظام أساسي جديد يحدد مؤسسات الإقليم وعلاقاته مع فرنسا. واتخذ هذا الاتفاق، الذي أطلق عليه اسم "اتفاق نومييا"، مسلكاً وسطياً بين التطلعات السياسية لكل من حزب التجمع والجهة، وتجنب الحاجة إلى إجراء استفتاء مثير للشقاق بشأن الاستقلال. وقد وقع في ٥ أيار/مايو ١٩٩٨ وأقر في استفتاء أجري في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بنسبة بلغت ٧٢ في المائة من سكان كاليدونيا الجديدة. وفي وقت لاحق، صدقت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ التابعين لفرنسا على الاتفاق. وتعرّف كاليدونيا الجديدة الآن في الدستور الفرنسي بوصفها مجتمعاً محلياً فرنسياً في ما وراء البحار يتسم بطابع خاص ويتمتع بحكم ذاتي معزز.

٥ - وينص اتفاق نومييا، في المادة ٥ من الباب الأول، على ما يلي: "لا بد من السعي بشكل مشترك إلى تحديد علامات هوية للبلد، من اسم وعلم ونشيد وطني وشعار وشكل للأوراق النقدية، تعبيراً عن هوية الكاناك والمستقبل المشترك الذي سيتقاسمه الجميع". وفي ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٠، وافق كونغرس كاليدونيا الجديدة على ثلاثة من أصل خمسة رموز هوية بوسع كاليدونيا الجديدة التوحد حولها، وهي النشيد الوطني والشعار وشكل الأوراق النقدية، لكنه فشل في الاتفاق على الاسم والعلم. وفي ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٠، أعرب كونغرس كاليدونيا الجديدة عن رغبته في أن يجري، في كاليدونيا الجديدة، رفع علم الكاناك والعلم الوطني في آن معاً. ونظراً إلى أن هذا الموقف لا ينطوي على قوة قانونية ملزمة، يُترك لكل مجتمع محلي حرية اعتماده أم لا. وفي ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، رفع رئيس الوزراء فرانسوا فيون، العلم الكاناكي والعلم الفرنسي معاً للمرة الأولى في مقر مفوضية الجمهورية بحضور السلطات المحلية، وكان في زيارة رسمية إلى الأرخبيل. وبدأ تداول الأوراق النقدية الجديدة التي تحمل أشكالاً تعبر عن هوية الكاناك في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٦ - ويلزم اتفاق نومييا فرنسا بنقل سلطات معينة، باستثناء الصلاحيات المتعلقة بالمسائل السيادية، إلى حكومة كاليدونيا الجديدة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠١٨. ومن المزمع إجراء استفتاء في موعد يحدد بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨ بشأن المسائل الأساسية، وهي: نقل الصلاحيات المتعلقة بالمسائل السيادية؛ والحصول على مركز دولي ذي مسؤولية كاملة؛ واتخاذ الترتيبات اللازمة لتحويل المواطنة إلى جنسية. وسيحدد ثلاثة أخصاس أعضاء كونغرس كاليدونيا الجديدة موعد الاستفتاء على وجه الدقة. وفي حال كانت نتائج الاستفتاء الأول

سلبية، يجوز لثلث أعضاء الكونغرس الدعوة إلى إجراء استفتاءين إضافيين. وإذا جاءت الإجابة سلبية منها جميعا، يجتمع أطراف الاتفاق للنظر في الوضع الناشئ على هذا النحو. ويرد النص الكامل لاتفاق نومييا في ورقة العمل لعام ١٩٩٨ (A/AC.109/2114، المرفق).

٧ - ويتألف كونغرس كاليدونيا الجديدة من ٥٤ عضوا، وهو هيئة تضم مجموع الأعضاء المنتخبين في جميع المقاطعات الثلاث (١٥ عضوا من مقاطعة الشمال، و ٣٢ عضوا من مقاطعة الجنوب، و ٧ أعضاء من مقاطعة جزر لويالتي).

٨ - وتمثل حكومة الإقليم السلطة التنفيذية لكاليدونيا الجديدة ويتولى رئاستها رئيس ينتخبه الكونغرس ويكون مسؤولا أمامه. وينص اتفاق نومييا على أنه يجب على الحكومة، بوصفها هيئة جماعية، أن تعكس التمثيل الحزبي في الكونغرس بشكل نسبي. ويُنتخب الرئيس بأغلبية أصوات جميع أعضاء الحكومة.

٩ - ووفقا لاتفاق نومييا، أنشئت مجموعة موازية من المؤسسات بهدف مراعاة الاعتراف السياسي الكامل بهوية الكاناك. وهناك ثمانية مجالس عُرفية، يمثل كل منها أحد النطاقات العرفية الثمانية. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة مجلس شيوخ عرقي إقليمي النطاق يضم ١٦ عضوا (يختار كل مجلس عرقي اثنين منهم)، برئاسة تناوبية. ويقوم الجهازان التنفيذي والتشريعي لكاليدونيا الجديدة باستشارة مجلس الشيوخ العرقي والمجالس العرفية في الأمور المتعلقة مباشرة بهوية الكاناك. غير أن هذه الهيئات ليست لها ميزانية.

١٠ - وتنقسم الأحزاب السياسية في كاليدونيا الجديدة بين تلك التي تؤيد بقاء كاليدونيا الجديدة جزءا من فرنسا وتلك التي تؤيد الاستقلال، مع وجود فروق دقيقة داخل كل تيار. وأفضت الانتخابات الأخيرة لعام ٢٠٠٩ إلى كونغرس مؤلف من ٣١ عضوا مناهضا للاستقلال و ٢٣ عضوا مناصرا للاستقلال وعضو واحد لا ينتمي إلى أي من التيارين. والأحزاب المناهضة للاستقلال الممثلة حاليا في الكونغرس هي التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية، وله ١٣ مقعدا؛ وحزب تجمع كاليدونيا، وله ١٠ مقاعد؛ وحزب المستقبل المشترك، وله ٦ مقاعد؛ وحزب التجمع من أجل كاليدونيا، وله مقعدان. وتشمل الأحزاب المناصرة للاستقلال الممثلة في المجلس التشريعي الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال (بما في ذلك حزب تحرير الكاناك)، وله ٦ مقاعد؛ وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني/الاتحاد الكاليدوني، وله ١٢ مقعدا؛ وحزب العمل، وله ٤ مقاعد؛ وجبهة تحرير الكاناك الاشتراكية، ولها مقعد واحد. وانتُخب روك واميتان (جبهة تحرير الكاناك) رئيسا للكونغرس في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٣ خلفا لجيرار بوادجا (تجمع كاليدونيا).

١١ - والحكومة الثانية عشرة التي أسفرت عنها انتخابات الكونغرس مؤلفة من ١١ عضواً اختيروا على أساس نسبي. وتضم ٧ أعضاء من أحزاب مناهضة للاستقلال (حزب تجمع كاليدونيا والتجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية - حزب المستقبل المشترك) و ٤ أعضاء من أحزاب مناصرة للاستقلال هي الاتحاد الكاليدوني وحزب تحرير الكاناك وحزب العمل وتجمع الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال - الباليكا. وانتُخب هارولد مارتان (حزب المستقبل المشترك) رئيساً للحكومة و جيلبير تويينون (جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني - الاتحاد الكاليدوني) نائباً لرئيس الحكومة.

١٢ - ويصوت سكان كاليدونيا الجديدة أيضاً في الانتخابات الرئاسية الفرنسية وينتخبون عضوين من أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي وعضوين من أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية. وأدت الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٢ إلى زعزعة أكبر الأحزاب الموالية (التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية) الذي خسر مقعديه في الجمعية الوطنية الفرنسية لصالح مرشحي حزب تجمع كاليدونيا، مما أحدث شروخاً داخل الكتلة الموالية وداخل التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية نفسه.

١٣ - وأكد النائب الأول لرئيس كونغرس كاليدونيا الجديدة، وهو أحد الموقعين على اتفاق نومييا، روك واميتان، في إعلانه السياسي الافتتاحي في اجتماع لجنة الموقعين في عام ٢٠١٢، الموزع على أعضاء اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣، أن "مسألة الحق في التصويت في انتخابات المقاطعات وفي الاستفتاء المقرر أن تفضي إليه العملية لا تقبل أي غموض. وترد أسماء مئات الناحيين الكاناك في القائمة الملحقة، لكن هناك فضلاً عن ذلك محاولات لدمج أشخاص من غير المواطنين في القوائم الخاصة. وبات إصلاح هذا الأمر ضرورياً تماماً وإلزامياً ومُلحاً بالنسبة إلى قوائم المقاطعات هذه، وإلى وضع القوائم الانتخابية المتصلة بالاستفتاء الذي ستفضي إليه هذه العملية". وترد تفاصيل إضافية في ورقة العمل السابقة (A/AC.109/2013/16).

١٤ - وفي الحلقة الدراسية الإقليمية المتعلقة بإنهاء الاستعمار، المعقودة في كيتو في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، عرض رئيس كونغرس كاليدونيا الجديدة وثيقة بشأن إنهاء الاستعمار وحق التصويت يفصل فيها المشاكل التي اعترضت عملية إعداد ومراجعة قوائم الناحيين، التي سيستند إليها في تحديد الهيئات الناحية الخاصة في انتخابات المقاطعات واستفتاء تقرير المصير. وتتعلق هذه الصعوبات، في جملة أمور، بمسائل إجرائية وتفسير النصوص في اللجان الإدارية لمراجعة القائمة الانتخابية الخاصة. فهذه اللجان لم تتلق

أي تدريب ولم تزود بالأدوات اللازمة، مثل القائمة المرفقة لعام ١٩٩٨. وبالإضافة إلى ذلك، لم تنظم أي دورة تدريبية أو حملة إعلامية لفائدة شعب الكاناك. وتناولت الوثيقة أيضا سياسة الدولة الفرنسية، والطابع الأوقيانوسي لكاليدونيا الجديدة، وتوصيات بشأن الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تؤديه لضمان احترام حق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير والاستقلال. ويمكن الاطلاع على هذه الوثيقة في الموقع التالي: www.un.org/en/decolonization/regsem2013.shtml (متاحة بالإنكليزية فقط).

ثانيا - الميزانية

١٥ - وفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، شهدت الميزانية العامة لكاليدونيا الجديدة في عام ٢٠١٤ زيادة قدرها ١١ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٣، لتبلغ ١٧٨ مليار فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ، وخُصص منها مبلغ ٦٨,١ مليار دولار كميزانية مستقلة. وتأتي هذه الميزانية في سياق اقتصادي صعب تميز بالأزمة المالية التي شهدتها قطاع النيكل وبنهاية مشاريع التشييد الكبرى (في قطاعات الصناعة والأشغال العامة والسكن الخاص). وبذلك فإن كاليدونيا الجديدة ملزمة، في آن واحد، بضمان توازنها المالي عقب انخفاض إيراداتها الضريبية، والإسهام بقوة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي.

١٦ - وهكذا، فبفضل إدارة حصيفة لنفقات التشغيل العامة (التي انخفضت بنسبة ١,٥ في المائة) ونفقات الدعم (التي انخفضت بنسبة ٥ في المائة)، تمكنت كاليدونيا الجديدة من رفع قيمة استثماراتها بنسبة ١٨ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٣، وهي استثمارات تركزت في أربعة محاور رئيسية، هي: تحديد المدارس الثانوية، والاستثمار في الطرق، وتجهيز البنية التحتية للمطارات، وتشيد مركز ميديول الاستشفائي. غير أنه لم يتم إغفال القطاعات الأخرى، ومن ذلك على سبيل المثال الإجراءات المتخذة على سبيل الأولوية لمواجهة غلاء المعيشة، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة وتشجيع الاقتصاد الرقمي والتدريب المهني المستمر والثقافة.

١٧ - وحدير بالذكر أن الميزانية الإضافية المخصصة للتحويلات (الإيرادات الضريبية المخصصة) تبلغ ١٦٠ ٩٩٢ ٠٢٣ ٥٠ فرنكا، أي زيادة قدرها ٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٣.

ثالثا - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٨ - تمتلك كاليدونيا الجديدة أحد أكبر الاقتصادات في جزر المحيط الهادئ، إذ إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، المقدّر في عام ٢٠١١ بمبلغ ٦٩٠ ٣٨ دولارا، يتجاوز مقابله في نيوزيلندا، حسب ما أفادت به شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. وهذا يعزى إلى حد بعيد إلى هيمنة استغلال النيكل وصناعة النيكل على اقتصاد الجزيرة. ويمثل إنتاج النيكل ٩٥ في المائة من مجموع إيرادات التصدير. إلا أن هناك أوجه تفاوت كبيرة في توزيع الدخل، إذ تمثل مقاطعة الجنوب نحو ٨٥ في المائة من مجموع دخل الأسر المعيشية، ومقاطعة الشمال ١١,١ في المائة، ومقاطعة جزر لويالتي ٣,٩ في المائة. ويعتمد الاقتصاد اعتمادا كبيرا أيضا على المدفوعات من الحكومة الفرنسية. وينفق ما يقرب من ٨٠ في المائة من هذه المدفوعات على الصحة والتعليم ودفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية، ويخصص معظم ما تبقى للإنفاق على خطط التنمية، في مقاطعة الشمال ومقاطعة جزر لويالتي بشكل أساسي. ويعاني الإقليم من عجز تجاري كبير ناجم عن زيادة قيمة الواردات.

باء - الموارد المعدنية

١٩ - تمتلك كاليدونيا الجديدة ما يقدر بربع احتياطي النيكل في العالم. ويستخرج الكوبالت أيضا على نطاق تجاري، وعثر على رواسب من الحديد والنحاس والذهب. وتنفرد كاليدونيا الجديدة بكونها الاقتصاد الوحيد في جنوب المحيط الهادئ الذي يعتمد أساسا على التعدين. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فإن استغلال النيكل تقوم به شركات تعدين صغيرة قد تملك أو لا تملك منطقة تعدين، تعمل إلى جانب أربع شركات كبرى، هي شركة النيكل (Le Nickel) وشركة تعدين النيكل (Nickel Mining Company) وشركة فال كاليدونيا الجديدة (Vale Nouvelle-Calédonie) وشركة كونيامبو للنيكل (Koniambo Nickel). وخلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٣، بلغ إنتاج قطاع التعدين نحو ٥ ملايين طن من المعادن الخام (أي بزيادة قدرها ٢٣ في المائة مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٢). وبلغ إنتاج النيكل زهاء ٣٤ ٠٠٠ طن. ويوفر قطاع التعدين فرص عمل لنحو ٣ ٧٠٠ شخص (في الربع الثاني من عام ٢٠١٣). وهناك صناعات وخدمات محلية متطورة جدا تدعم قطاع التعدين، ما يؤدي إلى إيجاد فرص للعمل.

جيم - التشييد والصناعة التحويلية

٢٠ - يشكل قطاع التشييد زهاء ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل فيه نحو ٩ في المائة من اليد العاملة المأجورة. ولا تزال مشاريع التشييد في صناعة التعدين توفر قاعدة للنمو. ولا تزال هناك حاجة إلى ما يقرب من ١ ٠٠٠ منزل جديد سنويا في جميع أنحاء الإقليم.

٢١ - ويمثل قطاع الصناعة التحويلية، الذي يركز إلى حد كبير على تحويل المواد الغذائية والمنسوجات والدائن، ما يقارب ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

دال - الزراعة وصيد الأسماك

٢٢ - يعمل في الزراعة رسميا ٢ في المائة من السكان، وهي تمثل ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أنها تشكل الأساس لقدر كبير من الاقتصاد المعيشي للسكان الأصليين. وتشكل تربية الأبقار على الساحل الغربي (التي يقوم بها في الغالب ذوو الأصول الأوروبية عموما) وتربية الخنازير وتصدير لحم الغزال إلى أوروبا أهم الأنشطة الزراعية المدرة للدخل. وكذلك يسهم صيد سمك التونة وتربية الريان في إيرادات التصدير. وتقدم إعانات مالية كبيرة للإنتاج الزراعي في معظم المناطق ويجري التحكم في الأسعار. ومما يعيق الإنتاج الزراعي تحويل العمالة إلى صناعة التعدين ذات الربحية الأكبر والعوامل المناخية. ونتيجة لذلك لا يزال هناك اعتماد شديد على الواردات لتلبية الطلب.

هاء - النقل والاتصالات

٢٣ - يمتلك الإقليم شبكة طرق جيدة في نومييا وحولها. أما البنية التحتية الطرقية في بقية مناطق الإقليم فهي أكثر بساطة، لكنها تُحسّن باستمرار. ويوجد في كاليدونيا الجديدة نحو ٥ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق، حوالي نصفها معبد. وتجري عمليات الشحن الخارجية في الغالب عبر نومييا. وهناك خدمات لنقل الركاب والبضائع، وميناء لليخوت والزوارق الترفيهية الأخرى. ويعتمد الإقليم اعتمادا كبيرا على النقل الجوي لتأمين الحركة الدولية والداخلية للمسافرين والبضائع على حد سواء. وترتبط خدمات دولية كثيرة مطار نومييا - لاتونتوتا بالبلدان المجاورة وكذلك باليابان والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وهناك خدمات منتظمة من المطار الداخلي، ماجنتا، إلى الجزر البعيدة والبلدات الكبيرة في الجزيرة الرئيسية. وقد انتهت المرحلة الثانية من عمليات تجديد المطار (بتكلفة تقدر بمبلغ ٨٠ مليون يورو) في الربع الأول من عام ٢٠١٣.

٢٤ - وتدير الشركة الحكومية المسماة مكتب البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، الخدمات البريدية والاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد أدى تشغيل شبكة من الكابلات البحرية بين الإقليم وأستراليا في عام ٢٠٠٨ إلى زيادة قدرة شبكة الإقليم بشكل كبير. وتطورت مرافق الإنترنت وازداد استخدامه بسرعة في السنوات الأخيرة، ولكن على غرار مجالات أخرى لا تتوافر الإحصاءات. والاشتراكات في الهواتف المحمولة آخذة في الازدياد، ولكن التغطية لا تزال متوقفة عند أقل من ٥٠ في المائة من مساحة الإقليم، وهي تتركز في معظمها في المناطق الساحلية.

واو - السياحة والبيئة

٢٥ - يمثل قطاع السياحة نحو ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ووفقا للمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية، فقد زار كاليدونيا الجديدة حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ نحو ١٠.٠٠٠ سائح، أي بانخفاض قدره ٧,٤ في المائة مقارنة بتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ و ٧,٦ في المائة مقارنة بتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وسُجِّل تراجع في عدد السياح القادمين من مختلف أرجاء العالم باستثناء أوروبا (زيادة بنسبة ١٥,٦ في المائة) ونيوزلندا (زيادة بنسبة ٠,٢ في المائة). ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، تراجع عدد السياح بنسبة ٣,٨ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢، و ٣,٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠١١. ولم يعد توافد السياح من فرنسا (زيادة بنسبة ١,٩ في المائة) يكفي لتغطية النقص الحاصل في عدد السياح الوافدين من أستراليا (نقصان بنسبة ١١,٩ في المائة) واليابان (نقصان بنسبة ١١,٤ في المائة).

٢٦ - وتحظى كاليدونيا الجديدة بتنوع بيولوجي غني للغاية، وهي تمتلك ثاني أكبر رصيف مرجاني في العالم بعد أستراليا. وأعلنت بحيراتها الشاطئية موقعا من مواقع التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وقد أعرب في تقرير صادر عن منظمة الحفظ الدولية في شباط/فبراير ٢٠١١ عن القلق إزاء الأثر السلبى لتعدين النيكل وإزالة الغابات على النباتات والحيوانات الفريدة في كاليدونيا الجديدة. ويحتل الإقليم المركز الثاني بين مناطق العالم الـ ١٠ التي تمس الحاجة فيها إلى اتخاذ إجراءات بشأن الغابات المهددة بالإزالة، إذ فقد ٩٥ في المائة من غطاءه الحرجي الأصلي.

٢٧ - ويهدد إزالة الغابات أيضا كثيرا من الأنواع المستوطنة، بما فيها عدة نباتات وطيور. فعلى سبيل المثال، تعد طيور الكاغو (*Rhynchoceros jubatus*) النوع الوحيد الذي نجح من فصيلة الطيور Rhynchocetidae، وربما كانت من أشهر الطيور المحلية في كاليدونيا الجديدة.

وتعد الجزر أيضا موطنًا لإحدى أكبر العظائيات، وهي عظاية كاليدونيا الجديدة العملاقة (*Rhacodactylus leachianus*).

رابعاً - الظروف الاجتماعية

ألف - ملحة عامة

٢٨ - تكشف بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بكاليدونيا الجديدة أن الإقليم لديه مؤشر مرتفع للتنمية البشرية. فمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار يزيد على ٩٦ في المائة، وتبلغ نسبة الالتحاق بالدراسة (جميع المستويات) نحو ٨٩ في المائة. غير أن المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية يفيد بأن الإقليم يعاني من بعض أوجه التفاوت والاختلال على مختلف المستويات، بما فيها المستويان الاجتماعي والاقتصادي. ذلك أن نسبة ٧١ في المائة من السكان تتركز في مقاطعة الجنوب. وباحتساب ضواحي نوميا، يقطن في منطقة نوميا الحضرية الكبرى ٦٣ في المائة من السكان. وتبلغ الكثافة السكانية في مقاطعة الجنوب ٢٣,٤ نسمة في كل كيلومتر مربع (٩٩٩,٧ نسمة في كل كيلومتر مربع في نوميا) مقابل ٤,٦ نسمة فقط في كل كيلومتر مربع في مقاطعة الشمال و ١١,١ نسمة في كل كيلومتر مربع في مقاطعة جزر لويالتي.

٢٩ - وتشير التقديرات أيضا إلى أن ٦٦ في المائة من السكان البالغين ١٤ سنة أو أكثر الذين يعيشون في مقاطعتي الشمال وجزر لويالتي ليست لديهم مؤهلات مقابل ٣٥ في المائة في مقاطعة الجنوب. وفيما يتعلق بالاختلالات الاقتصادية، فكما ذكر في الفقرة ١٨ أعلاه، يختلف دخل الأسر المعيشية كثيرا من مقاطعة إلى أخرى. فمُعامل دجيني، الذي يقيس التفاوت في الدخل، هو ٠,٥.

٣٠ - وفي أعقاب مظاهرات ضد غلاء المعيشة في أيار/مايو ٢٠١١، أنشأ الكونغرس لجنة خاصة لإعداد ومتابعة تنفيذ اتفاقات اقتصادية واجتماعية. وأفضت المناقشات التي دارت في إطار هذه اللجنة إلى اتفاقات اقتصادية واجتماعية وقعها أعضاء الكونغرس وهيئة "غلاء المعيشة" النقابية في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بحضور المفوض السامي الفرنسي. وأعلنت الهيئة النقابية، بسبب عدم رضاها عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات، عن حركة إضراب عام جديدة اعتبارا من ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣. وانتهت هذه الحركة بتوقيع بروتوكول في ٢٧ أيار/مايو، بعد ثلاثة أيام من المفاوضات. وتتولى متابعة تنفيذ هذا البروتوكول لجنة تجتمع بصفة منتظمة تحت إشراف المفوض السامي. وعموازة مع ذلك، شرع المفوض في

مفاوضات مع المصارف من أجل تخفيض الرسوم المصرفية. وتوصل الطرفان إلى اتفاق في هذا الشأن في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

باء - العمالة

٣١ - تتضح الفوارق بين المناطق بجلاء في سوق العمل، فعدد العاطلين عن العمل مرتفع بشكل خاص في مقاطعة الشمال. إلا أن التشغيل التدريجي لمصنع شركة كينيامبو للنيكول بمقاطعة الشمال، في عام ٢٠١٢، مكن من إيجاد ٨ ٠٠٠ فرصة عمل جديدة، مباشرة وغير مباشرة، سيخصص الكثير منها للسكان المحليين. وأشارت حكومة كاليدونيا الجديدة إلى أنها لا تملك إحصاءات تؤكد ارتفاع مستويات البطالة في أوساط الكاناك. ودخل القانون رقم ٢٠١٢-٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، المتعلق بحماية وتعزيز ودعم العمالة المحلية، حيز النفاذ مع تعيين أعضاء اللجنة المشتركة المعنية بالعمالة المحلية في مطلع شباط/فبراير ٢٠١٢. وينص هذا القانون على أن يكون توظيف مواطني كاليدونيا الجديدة هو القاعدة. وفي حال عدم وجود مواطن بنفس الكفاءات، ينبغي لرب العمل أن يوظف شخصا لديه ما يثبت إقامته في الإقليم مدة كافية.

٣٢ - ويواصل بعض ممثلي الكاناك الإعراب عن قلقهم إزاء تدفق هجرة العمال إلى كاليدونيا الجديدة. واعترفت حكومة الإقليم بهذا الأمر، موضحة أن الهجرة تشمل العمال ذوي المهارات العالية والفنيين والمديرين، غير المتوافرين في القوة العاملة المحلية. وعلاوة على ذلك، تقتصر فترة بقاء الفئة الأولى على ١٨ شهرا، بينما تقتصر على أربع سنوات بالنسبة للفئة الثانية. ووفقا لحكومة كاليدونيا الجديدة، قام ثلاثة أرباع القوة العاملة المستضافة في منشأة النيكول في مقاطعة الجنوب بمغادرة الإقليم بالفعل. وتخطط الحكومة لتوفير التدريب المهني للكاليدونيين، وذلك بهدف إفساح المجال أمامهم لشغل ٩٥ في المائة من فرص العمل التي سيتم إيجادها في قطاع الصناعة التعدينية في المستقبل.

جيم - التعليم

٣٣ - نقل القانون الأساسي المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩ صلاحية إدارة التعليم الابتدائي العام إلى سلطات كاليدونيا الجديدة ومنحها الحق في تكييف المناهج الدراسية وفقا للخلفيات الثقافية واللغوية المحلية، بما في ذلك التعليم بلغات الكاناك. وقد وقعت خمسة اتفاقات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بين الدولة القائمة بالإدارة وحكومة كاليدونيا الجديدة لتنظيم نقل صلاحية التعليم الثانوي إلى الإقليم، على أن يتم النقل رسميا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٣٤ - وتركز عدة معاهد بحوث، توجد في نومييا أساسا، على دراسات عن التنوع البيولوجي والبيئة وعلم الأحياء والجيولوجيا والنيكل والأوقيانوغرافيا والتاريخ وعلم الإنسان وعلم الاجتماع واللسانيات الخاصة بلغة الكانكا.

دال - الرعاية الصحية

٣٥ - بلغ العمر المتوقع عند الولادة في كاليدونيا الجديدة ٧٤,٤ سنة للذكور و ٨٠,٧ للإناث في عام ٢٠١٠. وحسب ما جاء في الموجز القطري للمعلومات الصحية الذي أعدته منظمة الصحة العالمية، لدى كاليدونيا الجديدة برنامج لصحة الأم والطفل يعمل جيدا. وتظل الأمراض السارية مشكلة من مشاكل الصحة العامة وتتفشى كثيرا الأمراض المنقولة جنسيا. وتمثل الأمراض غير السارية عبئا كبيرا وتعد أمراض القلب والشرابين وداء السكري والسرطانات أكثر هذه الأمراض شيوعا.

٣٦ - وتوجد في الإقليم ثلاثة مستشفيات عامة (فيها ٤٩٢ سريرا)، وثلاث عيادات خاصة (فيها ١٧٨ سريرا)، وأربعة مستشفيات متخصصة (فيها ١٨٤ سريرا)، كلها في نومييا. وحسبما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، شرع في عام ٢٠١١ في تشييد مستشفى جديد بالقرب من نومييا، بعد موافقة كونغرس كاليدونيا الجديدة على مشروع بقيمة ٥٣٠ مليون دولار يتوقع أن يستغرق أربع سنوات. وعلى صعيد المقاطعات، توفر خدمات الرعاية الصحية العامة المتكاملة من خلال سبعة مراكز للخدمات الاجتماعية والطبية فيها ٤٢ سرير مستشفى، و ١٩ مركزا طبيا، و ١٤ مستوصفا، و ٥٥ مرفقا للاستشارة الطبية، و ٢٢ مركزا للرعاية الصحية للأسنان.

خامسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٣٧ - يحدد القانون الأساسي المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩ الإطار القانوني الذي يمكن لكاليدونيا الجديدة أن تقيم ضمنه علاقات خارجية. وكاليدونيا الجديدة عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ عام ١٩٩٢. وفي ٢٠٠٦ أصبحت عضوا منتسبا في منتدى جزر المحيط الهادئ، بعد أن كانت مراقبة منذ ١٩٩٩. ومن أجل ترجمة اتفاق نومييا إلى واقع ملموس، تعزم كاليدونيا الجديدة أن تصبح عضوا كامل العضوية. ففي عام ٢٠١٠، أبدى قادة المنتدى في بيانهم موافقتهم على اتخاذ قرار في هذا الشأن في أعقاب عملية تشاورية تدريجية مع الأمانة العامة للمنتدى. وأقر البيان النهائي الصادر عن الدورة الرابعة والأربعين للمنتدى، المعقودة عام ٢٠١٣، التوصيات التي قدمتها

لجنة وزارية تابعة للمنتدى في أعقاب زيارتها إلى كاليدونيا الجديدة في تموز/يوليه. ويجري الآن بحث سبل ووسائل انضمام كاليدونيا الجديدة.

٣٨ - وأُجريت في الفترة من ١٣ إلى ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٢ الزيارة الثانية للبعثة الوزارية الرفيعة المستوى لمجموعة الطليعة الميلانيزية من أجل رصد تنفيذ اتفاق نومييا وتقييمه سنويا. والتقت البعثة بالسلطات الحكومية في كاليدونيا الجديدة، بما في ذلك المفوض السامي للجمهورية الفرنسية، وحكومة وكونغرس كاليدونيا الجديدة، ومؤسسات أخرى مثل مجلس الشيوخ العرقي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لكاليدونيا الجديدة، والزعماء التقليديين وزعماء مجالس المقاطعات لجزر لويالتي ومقاطعة الشمال ومقاطعة الجنوب. ولاحظت البعثة أن هناك خمس صلاحيات يتعين نقلها بموجب اتفاق نومييا، وأنه يجب التوعية على نطاق أوسع بالعملية المُفضية إلى استفتاء ٢٠١٤-٢٠١٨ وتوفير توجيهاً واضحة لهذه العملية. ولاحظت البعثة أيضاً أن دور لجنة الأربعة والعشرين الخاصة ليس مفهوماً بشكل واضح على نطاق الإقليم. وفي عام ٢٠١٣، تولت جبهة الكاناك رئاسة مجموعة الطليعة الميلانيزية في حفل نُظّم في نومييا.

٣٩ - وجرى الافتتاح الرسمي لوحدة جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني في مقر أمانة مجموعة الطليعة الميلانيزية في بور فيلا، في شباط/فبراير ٢٠١٣. وستتيح هذه الوحدة توفير المشورة الاستراتيجية بشأن التطورات السياسية في كاليدونيا الجديدة، ومراقبة تنفيذ اتفاق نومييا، وتأمين الاتصال بالمكتب السياسي لجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني بشأن مسائل مجموعة الطليعة، وتنسيق وإدارة اجتماعات هيئات مجموعة الطليعة بشأن المسائل المتعلقة بجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، وإدارة البعثات التقنية والوزارية الرفيعة المستوى المنتشرة في كاليدونيا الجديدة، في جملة مهام أخرى.

٤٩ - وكاليدونيا الجديدة عضو في جماعة منطقة المحيط الهادئ، التي تعد أقدم منظمة إقليمية في منطقة المحيط الهادئ، وتتخذ أمانتها من نومييا مقراً لها. ومن الترتيبات الإقليمية الأخرى التي تشارك كاليدونيا الجديدة فيها، منطقة المحيط الهادئ برنامج البيئة الإقليمي لمنطقة جنوب المحيط الهادئ، ومنتدى تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ، ورابطة المنظمات غير الحكومية بجزر المحيط الهادئ، ومنظمة السياحة في جنوب المحيط الهادئ، ورابطة المحيط الهادئ للطاقة الكهربائية. وفي عام ٢٠١٢، عُقد في نومييا المؤتمر الثالث والعشرون لبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، برئاسة كاليدونيا الجديدة. وفي عام ٢٠١٣، استضافت كاليدونيا الجديدة المؤتمر الثاني للشباب والرياضة في منطقة المحيط الهادئ والمؤتمر الثالث لوزراء الشباب والرياضة في أوقيانوسيا.

٤١ - وتواصل كاليديونيا الجديدة تعزيز روابطها مع الاتحاد الأوروبي الذي تتمتع فيه بمركز الإقليم المنتسب، وهو مركز منحه معاهدة روما وتتلقى كاليديونيا الجديدة معونة إنمائية من الاتحاد الأوروبي في إطار صندوق التنمية الأوروبي العاشر المخصص للبلدان والأقاليم الواقعة في ما وراء البحار. وشهد عام ٢٠١٣ أربعة أحداث رئيسية في العلاقات بين كاليديونيا الجديدة والاتحاد الأوروبي، هي كالتالي:

(أ) اتخاذ قرار شراكة ما وراء البحار الجديد الذي يربط الاتحاد الأوروبي بالبلدان والأقاليم الواقعة في ما وراء البحار، وذلك من أجل تحقيق ثلاثة أهداف أساسية جديدة، هي: تعزيز التعاون، والتصدي لأوجه الضعف، وتعزيز القدرة التنافسية. واتخذ هذا القرار رسمياً المجلس الأوروبي في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ودخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وقد روعيت إلى حد بعيد المواقف التي عبرت عنها كاليديونيا الجديدة للسلطات الفرنسية، ونقلتها هذه الأخيرة إلى مجلس الاتحاد الأوروبي خلال المفاوضات، في النص النهائي الذي اعتمده المجلس. ويدشن هذا القرار مرحلة جديدة من علاقات أمتن بين كاليديونيا الجديدة والاتحاد الأوروبي؛

(ب) حدوث زيادة ملحوظة في الموارد المالية المخصصة للبلدان والأقاليم الواقعة في ما وراء البحار في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠؛

(ج) الحصيلة الإيجابية للمفاوضات المتعلقة بالبرامج الأفقية، التي أفضت إلى تأكيد كون البلدان والأقاليم الواقعة في ما وراء البحار مؤهلة للاستفادة من جميع البرامج، ومنها على سبيل المثال برنامج حماية البيئة والتصدي لتغير المناخ وبرنامج "في أفق عام ٢٠٢٠" (برنامج للبحث والابتكار) وبرنامج "إيراسموس" (برنامج تعليمي). وهذه البرامج مهمة للبلدان والأقاليم الواقعة في ما وراء البحار. فهي تكمل الموارد المحدودة لصندوق التنمية الأوروبي التي لا تكفي لإقامة مشاريع تشمل مجموعة كبيرة من المجالات؛

(د) من التطورات الإيجابية الأخرى التي شهدتها عام ٢٠١٣ الإبقاء على مكتب الاتحاد الأوروبي في نومييا.

وبمناسبة الدورة الثانية عشرة لمنتدى الحوار بين الاتحاد الأوروبي والبلدان والأقاليم الواقعة في ما وراء البحار، المعقودة في بروكسل يومي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أعرب رئيس حكومة كاليديونيا الجديدة عن ارتياحه لجميع أوجه التقدم التي تحققت عام ٢٠١٣، والتي تمثلت في تحديث العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان والأقاليم الواقعة في ما وراء البحار عن طريق قرار شراكة ما وراء البحار الجديد، وإمكانية الاستفادة من البرامج الأفقية للاتحاد الأوروبي، والإبقاء على مكتب الاتحاد الأوروبي في نومييا.

٤٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وقع الوزير الفرنسي لشؤون التعاون والوزارة الفرنسية لشؤون الأقاليم الواقعة في ما وراء البحار ورئيس حكومة كاليدونيا الجديدة اتفاقية بشأن استضافة نواب كاليدونيا الجديدة في الشبكة الدبلوماسية للدولة في منطقة المحيط الهادئ (أوقيانوسيا). وتندرج هذه الاتفاقية في إطار تنفيذ اتفاق نومييا والقانون الأساسي المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩ فيما يتعلق بإتاحة إمكانية لتمثيل كاليدونيا الجديدة أمام دول منطقة المحيط الهادئ. والتحق أول نائب عن كاليدونيا الجديدة، بعد تعيينه في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢، بسفارة فرنسا في نيوزلندا في أواخر عام ٢٠١٢.

سادسا - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٣ - عقد الاجتماع الحادي عشر للجنة الموقعين بباريس في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ برئاسة السيد جان - مارك أير، رئيس الوزراء، وحضور السيد فيكتوران لوريل، وزير شؤون الأقاليم الواقعة في ما وراء البحار (يرد النص الكامل لموجز النتائج في مرفق هذا التقرير). وتجمع هذه اللجنة، بالإضافة إلى الموقعين الأصليين على اتفاق نومييا، وفود الشركاء المناصرين للاستقلال والمناهضين له، وكبار قادة المؤسسات المحلية، من أجل تقييم حصيلة الإجراءات المتخذة وتحديد التوجهات المستقبلية الرئيسية. وينص اتفاق نومييا، الذي تم التفاوض عليه في أعقاب اتفاقات ماتينيون لعام ١٩٨٨ ووقع في ٥ أيار/مايو ١٩٩٨ في نومييا، على نقل بعض صلاحيات الدولة إلى كاليدونيا الجديدة في مجالات عديدة باستثناء الدفاع والأمن والعدالة والعملية. وقد دشّن عملية حقيقية لإنهاء الاستعمار تفضي إلى إجراء استفتاء لتقرير مصير كاليدونيا الجديدة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨، وذلك من أجل تحديد الوضع المؤسسي المستقبلي لهذا الإقليم.

٤٤ - وأتاح الاجتماع الحادي عشر للجنة الموقعين الفرصة لرئيس الوزراء ليذكر بأن الدولة ستظل منخرطة انخراطا تاما إلى جانب شركائها الكاليدونيين وأنها ستواكب جهود كاليدونيا الجديدة نحو المصير الذي تختاره لنفسها وفقا لاتفاق نومييا. ونوقشت في الدورة جميع المواضيع بروح بناءة. وبصفة خاصة، عرضت البعثة المكلفة بالنظر في مستقبل مؤسسات كاليدونيا الجديدة وثيقة تلخص الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال السنوات الثلاث الماضية. وعرضت اللجنة، على وجه التحديد، الخيارات المؤسسية الأربعة المتاحة لإنفاذ اتفاق نومييا. ونُشرت هذه الوثيقة، بالموافقة التامة لجميع الشركاء، على أوسع نطاق ممكن. وفيما يتعلق بمسألة نقل الصلاحيات، أكدت الدولة انخراطها في العملية، سواء بتمويل بناء مدرستي مونت - دور وبويمبو الثانويتين أو بتوفير الدعم اللازم لكاليدونيا الجديدة غداة

نقل المسؤولية عن الأمن المدني إليها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وأخيراً، قدمت الحكومة إلى اللجنة مقترحات ملموسة تهدف إلى تعزيز تدريب الكوادر الكاليدونية. واتفق جميع الشركاء في اتفاق نومييا على الاجتماع في النصف الثاني من عام ٢٠١٤، بعد الانتخابات.

سابعاً - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٤٥ - اعتمدت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في جلستها التاسعة المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣ مشروع قرار عرضه ممثل بابوا غينيا الجديدة باسم بلده وباسم فيجي (A/AC.109/2013/L.12).

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٤٦ - في الجلسة السابعة للجنة الرابعة، المعقودة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أشاد الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة، وهو يتكلم أيضاً باسم مجموعة الطليعة الميلانيزية، بجهود التعاون المتواصلة في عمليات تقرير المصير في كاليدونيا الجديدة في إطار اتفاق نومييا وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وشجع على مواصلة هذه الجهود. ولفت الممثل الدائم انتباه اللجنة إلى أن كاليدونيا الجديدة تدخل الآن المرحلة الحاسمة من عملية تقرير المصير، حيث سيجرى استفتاء (أو استفتاءات إذا اقتضى الأمر ذلك) بشأن تقرير المصير بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨.

٤٧ - وأكد بدوره القلق البالغ الذي أعرب عنه رئيس كونغرس كاليدونيا الجديدة وممثل جبهة الكاناك خلال مداخلتيهما أمام اللجنة الرابعة بشأن عدد من المسائل الأساسية المتعلقة بتنفيذ اتفاق نومييا. ومع الإقرار بإحراز تقدم كبير، بدعم من فرنسا، فإن هناك تجاوزات وإشارات متضاربة من جانب الدولة القائمة بالإدارة، لا سيما فيما يتعلق بنقل صلاحيات إدارة التعليم الثانوي والمسح والتسجيل والتجهيز العقاري، وإعادة التوازن لاقتصاد الإقليم، وهي عوامل ما زالت تطرح تحدياً في ضوء عدم التقيد بالإطار الزمني المحدد في اتفاق نومييا. وتؤيد المعلومات التي قدمها مقدمو الالتماس من كاليدونيا الجديدة الاستنتاجات التي خلص إليها المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية في تقريره لعام ٢٠١١، والتي تؤكد أن شعب الكاناك يعاني من تدني المستوى الدراسي وفرص العمل، ومن تردّي الحالة الصحية،

ومن حضور مكثف في مشاريع السكن الاجتماعي، ومن الفقر الحضري. وتؤدي عدم إمكانية جمع ونشر بيانات مصنفة حسب الأصول العرقية، وسياسية المساواة على المستوى النظري التي تفسر ذلك، إلى إخفاء ما يجري من تمييز على أرض الواقع.

٤٨ - وأكد أيضا على الشواغل المتعلقة بالهجرة ومختلف التفسيرات المتعلقة بالهيئة الناجمة المصغرة في الانتخابات المحلية وتأثيرها المحتمل في نتيجة استفتاء تقرير المصير، وهو وضع يتفاقم بفعل عدم وجود بيانات مصنفة حسب الأصول العرقية. وعلاوة على ذلك، أعرب عن شواغل بشأن الشفافية والإجراء الذي تتبعه لجان مراجعة قائمة الناخبين. فقد أظهر تحليل جزئي للقوائم الانتخابية في منطقة نوميما الكبرى أن نحو ٩٠٠ ١ من الكانكا قد استبعدوا من القائمة الخاصة، في حين أدرج فيها ٣٠٠٠ شخص ترى جبهة الكانكا أن ليس لهم الحق في التصويت في الانتخابات المحلية. ومن شأن هذا الوضع أن يؤثر في العملية المنصوص عليها في اتفاق نوميما، ومن المحتمل أن يؤثر بذلك في الوضع السياسي النهائي للإقليم.

٤٩ - وأكد الممثل الدائم أن من اللازم وضع قائمة انتخابية تتسم بالمصداقية والنزاهة والشفافية لانتخابات أيار/مايو ٢٠١٤ واستفتاء تقرير المصير في كاليدونيا الجديدة. وينبغي للدولة القائمة بالإدارة أن تعطي الأولوية لوضع نظام مراجعة للقوائم الانتخابية يتسم بالمصداقية والنزاهة والشفافية، وهي التي وقعت اتفاق نوميما ومن مصلحتها إذن أن تكون النتائج مقبولة من جميع الأطراف. وفي هذا الإطار، طلب إلى الدولة القائمة بالإدارة والأمم المتحدة والمجتمع الدولي الاستجابة لهذه الشواغل الخطيرة دون تأخير لكي لا تكون نزاهة الانتخابات صورية فقط.

٥٠ - وأعرب أيضا عن ارتياحه لآخر المستجدات التي قدمتها فرنسا إلى الأمانة العامة في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وشجع على مواصلة تقديم المستجدات بصفة منتظمة، ولا سيما توفير بيانات مصنفة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفقا للمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وكرر أيضا الدعوة إلى التدريب المستمر لشعب الكانكا في المجالات التقنية وفي مجالات الإدارة وتعزيز القدرات ونقل الصلاحيات، مع تطوير جميع القطاعات وجميع المناطق في الإقليم بطريقة متسقة.

٥١ - وأشاد الممثل الدائم أيضا بالدعوة التي وجهها وفد كاليدونيا الجديدة لإيفاد بعثة للأمم المتحدة إلى الإقليم قبل موعد انتخابات المقاطعات المقرر إجراؤها في أيار/مايو ٢٠١٤، وحث على مشاركة فرنسا فيها، بصفتها الدولة القائمة بالإدارة، وردت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار إيجاباً على هذا الطلب. وبالنظر إلى المرحلة التي تقبل

عليها كاليدونيا الجديدة، فإن المشاركة الفعالة للأمم المتحدة ستكون بمثابة إشارة قوية إلى أن المجتمع الدولي يشارك في ضمان عملية تتسم بالمصداقية. ودعا فرنسا إلى النظر في قبول بعثات دولية، بما فيها بعثات مجموعة الطليعة الميلاينزية، لمراقبة الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في أيار/مايو ٢٠١٤ في كاليدونيا الجديدة واستفتاء تقرير المصير عند إجرائه.

٥٢ - وأكد الممثل الدائم لجزر سليمان، من جهته، أنه في حالة كاليدونيا الجديدة، تتعاون الدولة القائمة بالإدارة والإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي في العملية التحضيرية للاستفتاء المقرر إجراؤه بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨، على النحو المنصوص عليه في اتفاق نومييا. وأكد أيضا المسائل التي أثارها مقدمو الالتماس من كاليدونيا الجديدة فيما يتعلق بالهجرة وعملية تسجيل الناحيين و سن التشريعات اللازمة تماشيا مع روح الاتفاق. وأعرب عن ثقته بأن هذه المسائل ستعالج في الوقت المناسب في إطار الاتفاق. وشدد أيضا على أهمية التحضير، ضمن الإطار الزمني المحدد، لاستفتاء ذي مصداقية وفقا للمبادئ والممارسات المعترف بها دوليا في القرار ١٥١٤ (د-١٥) والقرارات الأخرى التي اتخذتها الجمعية العامة في هذا الشأن. وطلب الممثل إيفاد بعثة للأمم المتحدة إلى كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠١٤، دعما للطلب الذي قدمته بابوا غينيا الجديدة باسم مجموعة الطليعة الميلاينزية.

٥٣ - وفي الجلسة الثامنة للجنة الرابعة، المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أعرب الممثل الدائم لبالاو عن دعمه لرغبات وتطلعات شعب كاليدونيا الجديدة، كما نقلها رئيس كونغرس الإقليم، مجسدة في انتخابات ناجحة تجرى عن طريق عملية تتسم كل مرحلة من مراحلها بالحرية والشفافية والمصداقية. ودعا أيضا جميع المسؤولين، في فرنسا وكاليدونيا الجديدة على حد سواء، عن كل انتخاب من الانتخابات المقبلة بشأن تقرير المصير، إلى الحرص على أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية.

٥٤ - وفي الجلسة الخامسة للجنة الرابعة، المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أعلن رئيس كونغرس كاليدونيا الجديدة، وهو أحد الموقعين على اتفاق نومييا، السيد روك واميتان، أن كاليدونيا الجديدة أحييت مؤخرا الذكرى الستين لقيام فرنسا بضم بلد الكاناك. وأشار إلى أن الاستراتيجيات التي تتبعها فرنسا إزاء بعض صلاحياتها والبدايل المقترحة لإنفاذ اتفاق نومييا اعتبارا من عام ٢٠١٤، كما أكدتها نتائج الندوة التي عُقدت يومي ٨ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لاتفاقات ماتينيون، تعتبر "غير مقبولة". فهذه الاستراتيجيات، على حد قوله، هي معروفة بالأحرى في إطار مفهوم "السياسة الفرنسية في أفريقيا"، وهو نوع من الشراكة القاسم المشترك فيه هو ترك السلطات السيادية في يد الدولة التي كانت تستعمر الإقليم سابقا. وأكد على صعوبة وضع

قوائم انتخابية تستخدم في الانتخابات المقبلة لعام ٢٠١٤ التي ينبغي أن تفسح المجال لإجراء استفتاء أول ابتداء من عام ٢٠١٤ إذا قرر ذلك ثلاثة أخماس أعضاء الكونغرس الذي تسفر عنه تلك الانتخابات. واستنكر السماح لأزيد من ٣٠٠٠ شخص ولّدوا خارج كاليدونيا الجديدة بالتصويت في انتخابات عام ٢٠١٤، في حين أنهم لا يستوفون المعايير المطلوبة. وبموازاة مع ذلك، حُرّم من التصويت أكثر من ١٩٠٠ من الكاناك، رغم كونهم يستوفون المعايير المطلوبة، وأُدرجوا في القائمة المرفقة الخاصة بالأشخاص الذين لا يحق لهم التصويت في هذه الانتخابات. وعلى حد قوله، فإن مصداقية نتائج التصويت المقرر إجراؤه في أيار/مايو ٢٠١٤ أو نتائج الاستفتاء قد أصبحت موضع تساؤل بسبب هذه الشوائب. ولذلك دعا إلى وضع القوائم بكل شفافية ونزاهة تفاديا لاحتمال حدوث أي شكل من أشكال التزوير الانتخابي، وأعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي للأمم المتحدة، بصفتها ضامنا لحق الشعوب في تقرير مصيرها، أن توفد بعثة لزيارة كاليدونيا الجديدة وبعثة أخرى لمراقبة الانتخابات. وأعرب أيضا عن دعمه لطلب فانواتو استضافة الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ لعام ٢٠١٤.

٥٥ - وقام ممثل جبهة الكاناك، ميكاييل فوريسست، بلفت انتباه اللجنة إلى عدم تطبيق أحكام أساسية من اتفاق نومييا، ولا سيما إجراءات نقل الصلاحيات التي ما زالت تسير بوتيرة غير منتظمة. وأكد على حالات التأخير المتكررة في تطبيق شروط الاتفاق، لا سيما فيما يتعلق بالتنظيم الإداري المحلي والتعليم العالي ووسائل الاتصال السمعي البصري، وهو ما يؤدي إلى حالة من التوتر السياسي. وأثار أيضا المشاكل المتصلة بوضع قائمة الناخبين في انتخابات أيار/مايو ٢٠١٤، التي ستمكّن نتائجها من إجراء استفتاء لتقرير المصير. وعلاوة على ذلك، أكد أن أحكام الاتفاق المتعلقة بتنظيم قطاع استغلال النيكل لم تنفذ، وهو ما يعرقل نمو الاقتصاد الوطني القائم على استغلال الموارد الطبيعية.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٦ - في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، اتخذت الجمعية العامة بدون تصويت القرار ٩٢/٦٨، استنادا إلى التقرير الذي أحالته إليها اللجنة الخاصة (A/68/23) وإلى نظر اللجنة الرابعة فيه لاحقا.

الاجتماع الحادي عشر للجنة الموقعين على اتفاق نوميا

الجمعة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ - قصر ماتينيون

موجز النتائج

عُقد الاجتماع الحادي عشر للجنة الموقعين على اتفاق نوميا، المنشأة بموجب البند ٦-٥ من الاتفاق، يوم الجمعة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ برئاسة السيد جان - مارك أيرو، رئيس الوزراء، وحضور السيد فيكتوران لوريل، وزير شؤون الأقاليم الواقعة في ما وراء البحار.

وشارك في الاجتماع، بصفة موقعين، كل من السيد بول نياوتين مصحوبا بالسيد أندريه نيميا، والسيد روك واميتان مصحوبا بالسيد ألواسيو ساكو، والسيد فيكتور توتوغورو مصحوبا بالسيدة أوديت مواندو - باسكال، والسيد بيير فروجييه مصحوبا بالسيد إيريك غي، والسيد سيمون لوكهوت مصحوبا بالسيدة باسكال دونيغيان، والسيد برنارد دولادريير مصحوبا بالسيد تيري ساتتا، والسيد هارولد مارتان مصحوبا بالسيد أيسيو ساليغا.

وشارك في الاجتماع أيضا البرلمانيون وممثلو مؤسسات كاليدونيا الجديدة الآتية أسماؤهم: السيدة سونيا لاغارد، نائبة من الدائرة الأولى، والسيد فيليب غوم، نائب من الدائرة الثانية، والسيد هيلاريون فينديغو، عضو في مجلس الشيوخ، والسيد موريس بونغوا، نائب في البرلمان الأوروبي، والسيدة سينتيا ليچار، رئيسة مقاطعة الجنوب، والسيد نيكو نوبون، رئيس مقاطعة جزر لويالتي، والسيد جيلبير توينون، نائب رئيس الحكومة، والسيد بول فاكبي، رئيس مجلس الشيوخ العرقي.

ووسّع أخيرا نطاق الاجتماع الحادي عشر للجنة ليشمل القوى السياسية الممثلة بمجموعة في كونغرس كاليدونيا الجديدة. وشارك في الاجتماع بهذه الصفة كل من السيد بيير بريتونييه، والسيدة فيرجيني رافيناك، والسيد جورج ناتوريل، والسيدة كارولين ماشورو - رينييه، والسيد ألكسندر أموسالا، والسيد جيرار رينييه، والسيد جان - بيير دجاوييه، والسيد أدولف ديغوي، والسيد فيليب ميشيل، والسيد جيرار بوادجاه.

وحضر الاجتماع أيضا كل من السيد مارك فيزي، مستشار رئيس الجمهورية، والسيد جان - جاك برو، المفوض السامي للجمهورية في كاليدونيا الجديدة، والسيد توماس ديغو، المندوب العام للأقاليم الواقعة في ما وراء البحار.

وافتح رئيس الوزراء أعمال الاجتماع الحادي عشر للجنة الموقعين. وكانت جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال موضع عرض استهلاكي موجز قدّمه المفوض السامي أو المندوب العام للأقاليم الواقعة في ما وراء البحار، تلتها المناقشات والنتائج المدرجة في هذا الموجز.

أولا - نقل الصلاحيات

١ - تذكر الحكومة بأن العديد من الصلاحيات قد نُقل منذ الاجتماع الأخير للجنة الموقعين، وذلك على النحو التالي: الأمن البحري والحركة الجوية الداخلية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؛ والقانون المدني والقانون التجاري في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وفيما يتعلق بالقانون المدني والتجاري، بدأت الأعمال التحضيرية لنقل صلاحية إدارة سجل التجارة والشركات وسجل الحالة المدنية والوصايات مع الدوائر المعنية في كاليدونيا الجديدة. وبدأت وزارة العدل، من جهتها، الأعمال الرامية إلى تحديد طرائق تسوية المنازعات القانونية التي تدرج، وفقا للفتوى الصادرة عن مجلس الدولة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣، في إطار القانون الأساسي للإقليم. ومن المتوقع أن تنتهي هذه الأعمال في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٤.

وتشير اللجنة إلى أنه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ستُنقل بموجب المادة ٢١ من القانون الأساسي الصلاحيات المتعلقة بالأمن المدني، وهو ما سيتجسد في النقل الكامل لإدارة الأمن المدني التابعة للمفوضية السامية، وفقا للخيار الذي اعتمدته اللجنة التوجيهية في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣. وستقدم الدولة الدعم المالي اللازم لإنشاء مركز عمليات ولتدريب أفراد الأمن المدني. وذكّرت الوفود الكاليدونية برغبتها في أن تشارك الدولة في تجهيز مراكز الإغاثة والارتقاء بها إلى مستوى المعايير المعمول بها في هذا المجال.

ومن المنتظر نقل وكالة التنمية الريفية والتجهيز العقاري، بموجب المادة ٢٣، بقرار من الكونغرس.

٢ - أُجري تقييم أولي لحصيلة أعمال هيئة الدعم الدائمة المشتركة بين الوزارات، المكلفة بمواكبة عملية نقل الصلاحيات الجارية أو المنجزة. واجتمعت هذه الهيئة، التي يقودها رئيس

دائرة معيّنة مباشرة لدى المندوب العام للأقاليم الواقعة في ما وراء البحار، والمؤلفة من خبراء تعيّن كل وزارة معنية واحداً منهم، مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر.

وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بقانون التأمينات، حددت الهيئة طريقة لترتيب الاحتياجات المتعلقة بتحديث القانون حسب الأولوية، وحددت أيضاً وسائل للمتابعة تستجيب لخصوصيات كاليدونيا الجديدة.

وفيما يتعلق بالصلاحيات التي ستُنقل بموجب المادة ٢٧، بدأت الإدارات المعنية، في إطار هيئة المواكبة، العمل على تحديد حالة ونطاق المجالات الثلاثة التي ستُنقل فيها الصلاحيات حتى تتوافر للكونغرس جميع العناصر اللازمة لاتخاذ قرار في هذا الشأن وفقاً للقانون الأساسي. وحُدّدت منهجية موحدة مكونة من ثلاث نقاط، هي كالتالي: نسخ الموجود؛ وتحديد النطاق القانوني والمالي والبشري والمادي للنشاط المقرر نقله؛ وتحديد تكلفة تولي هذه الصلاحيات. وقدمت تفاصيل عن حالة وسائل الاتصال السمعي البصري. وسيقود المفوض السامي فريقاً عاملاً معنياً برصد التقدم المحرز في الأعمال المتعلقة بنقل هذه الصلاحيات.

٣ - تشيد اللجنة بالتزام الدولة بالتمويل الكامل لمشروع تشييد مدرستي مونت - دور وبويمبو الثانويتين، على أن تفتح المدرستان أboهما في بداية السنة الدراسية لعام ٢٠١٦.

وتخطط اللجنة علماً بإعلان رئيس الوزراء إيفاد بعثة تابعة لإدارة السجون إلى مقاطعة الشمال ابتداءً من ٦ كانون الأول/ديسمبر. وتعرب اللجنة عن أملها في أن توضع سياسة منسقة بين الدولة والسلطات المحلية الكاليدونية في مجال منع الجريمة وإعادة إدماج السجناء في المجتمع.

ثانياً - إدخال تعديلات على القانون الأساسي

تقدم الحكومة إلى اللجنة، في أعقاب اجتماع اللجنة المختلطة المشتركة المعقود في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، مشروع القانون الأساسي المعدّل للقانون الأساسي المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩، ومشروع القانون المتعلق بأحكام متنوعة متصلة بشؤون الأقاليم الواقعة في ما وراء البحار، الذي يتضمن عدداً من التدابير المتعلقة بكاليدونيا الجديدة.

وبصفة خاصة، جرى التأكيد على القدرة التي تتمتع بها الآن كاليدونيا الجديدة لإنشاء سلطات إدارية مستقلة تمارس صلاحيات كاملة في مجالات اختصاصها، ولا سيما في مجال المنافسة، وجرى التأكيد كذلك على نقل الصلاحيات المتعلقة بالشرطة الإدارية الخاصة إلى رئيس الحكومة.

وتلاحظ اللجنة بارتياح أنه، بالإضافة إلى الطلبات التي قدمتها لجنة الموقعين في اجتماعها السابق، اعتمد البرلمان عددا من الأحكام التي طال انتظارها على الصعيد المحلي، سواء تعلق الأمر بوضع آلية مثل "درع الجوده والأسعار" في القطاع المصرفي أو منح تعويضات لضحايا القانون العرفي.

وتطلب اللجنة إلى الحكومة أن تصدر، في أقرب وقت ممكن، أمرا بتمديد وتعديل الباب الرابع من قانون التجارة من أجل القيام، في حدود صلاحيات الدولة، بمنح هيئة المنافسة المحلية المقبلة كل الصلاحيات اللازمة لتنفيذ ولايتها.

ثالثاً - التقدم الذي أحرزته اللجان التوجيهية المحلية الثالث

اللجنة التوجيهية المعنية بتقييم نتائج اتفاق نومييا: في أعقاب الاجتماع العاشر للجنة الموقعين، مكّن إنشاء الفريق العامل للرؤساء على الصعيد المحلي من تناول مسألة توزيع الإيرادات الضريبية. ومكّنت الأعمال المنجزة في أيلول/سبتمبر من إحراز تقدم في تمويل بعض الصلاحيات الممنوحة لكاليديونيا الجديدة (دعم السكن، توظيف طالبي العمل، تعويضات الإعاقة، المراقبة الطبية) وفيما يتعلق بالنسبة المئوية الدنيا المعتمدة في توزيع الإيرادات الضريبية على المقاطعات.

وتشيد اللجنة بالأعمال التي أنجزت في إطار الفريق العامل للرؤساء وتدعو إلى مواصلة، وترى أن شكل الفريق العامل ملائم تماما لمعالجة جميع الإشكاليات التي تواجهها المقاطعات وكاليديونيا الجديدة ككل.

اللجنة التوجيهية المعنية بمستقبل مؤسسات كاليديونيا الجديدة: قامت البعثة المكلفة بالنظر في مستقبل مؤسسات كاليديونيا الجديدة بعرض ورقة موجزة عن الأعمال التي قامت بها لصالح اللجنة التوجيهية. وعرضت، بصفة خاصة، الخيارات المؤسسية الأربعة المتاحة لإنفاذ اتفاق نومييا.

وعرضت البعثة الاعتبارات العامة التي استند إليها في إعداد الورقة الموجزة.

وأحاطت اللجنة علما بهذا العرض، واتفقت على أنه يمكن اتخاذ هذه الورقة أساسا للعمل والمناقشة في إطار التحضير للاستفتاء المنصوص عليه في اتفاق نومييا. ورأت اللجنة أنه ينبغي، في هذا الصدد، نشر هذه الورقة الموجزة على أوسع نطاق ممكن.

وجرى تبادل للآراء بشأن ظروف التحضير للاستفتاء، بعد انتخابات المقاطعات المقرر عقدها عام ٢٠١٤، وأكدت الدولة، من جهتها، عزمها مواكبة الشركاء في جهودهم تلك، إذا طلبوا ذلك.

اللجنة الاستراتيجية المعنية بالصناعة والمواضيع المتعلقة بالنيكل: تخطط لجنة الموقعين علماً بالتقدم المحرز في المباحثات المتعلقة بصفقات وأنشطة النيكل التي أُجريت في إطار لجنة الرؤساء.

وبصفة خاصة، تؤكد اللجنة من جديد ضرورة وضع خطة استراتيجية في المجال الصناعي، يوافق عليها الجميع، من أجل رسم مستقبل مستدام لأنشطة التعدين واستخراج المعادن وتعظيم آثارها الاجتماعية والاقتصادية، في إطار متسق يشكل استراتيجية صناعية على المدى الطويل.

ولذلك، تطلب لجنة الموقعين إلى لجنة الرؤساء تقديم مقترحات بشأن الاستخدام الأمثل للموارد.

رابعاً - تقييم نتائج علامات الهوية

فيما يتعلق بهذا البند، تلاحظ اللجنة بارتياح العمل الذي أُنجز منذ الاجتماع الأخير للجنة المكلفة بالنظر في اعتماد علم يعبر عن هوية الكاناك والمستقبل المشترك للجميع.

خامساً - التدريب

أبلغت الحكومة اللجنة بالأعمال التي أُنجزت منذ الاجتماع الأخير للموقعين من أجل الاستجابة للطلب القاضي بوضع آليات منظمة لتشجيع التحاق الكاليدونيين بوظائف الخدمة المدنية الرفيعة المستوى، ولا سيما في المجالات السيادية.

١ - أشار وزير شؤون الأقاليم الواقعة في ما وراء البحار إلى أنه سيُقترح على كاليدونيا الجديدة في أقرب وقت ممكن إبرام اتفاقية إطارية تهدف إلى تحديد طرائق إعارة موظفي الخدمة المدنية المحلية، لمدة معلومة، للعمل في إدارات الدولة في كاليدونيا الجديدة وفي الإدارة المركزية. غير أنه لفت انتباه اللجنة إلى ضرورة قيام كاليدونيا الجديدة بتحديد احتياجاتها بدقة حتى يتسنى، على أساس هذه الاتفاقية الإطارية، تحديد مسارات مهنية فردية.

٢ - أشادت اللجنة بخطة العمل التي أعدتها الإدارة العامة للدرك الوطني، وبالإجراءات الأربعة التي تستند إليها، وهي: زيادة التوظيف محلياً من خلال إنشاء مركز تدريب في الإقليم، وتعزيز الترقيات الداخلية بمضاعفة عدد ضباط الدرك المساعدين المتطوعين من فئة

ضابط ممتاز، وتحسين الضمانات المقدمة للدركيين المنحدرين من الإقليم والمعينين في فرنسا لدى عودتهم إلى الإقليم، وأخيراً، تحسين آليات تحديد العناصر ذات الإمكانيات العالية في سياق تدريب الضباط الكاليدونيين.

٣ - فيما يتعلق بكوادر القطاع الخاص، أعلن وزير شؤون الأقاليم الواقعة في ما وراء البحار استعداد وزارته للمشاركة في تمويل منح تفسح المجال للاستفادة من برامج تدريب من قبيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA)، وذلك في إطار اتفاقيات بين الدولة وكاليدونيا الجديدة والمقاطعات. وأعلن، في هذا السياق، أن وزارة شؤون الأقاليم الواقعة في ما وراء البحار مستعدة لتوفير مبلغ سنوي قدره ٨٠٠ ٠٠٠ يورو لعشرة أفراد مستفيدين من المنح، أي ٨٠ ٠٠٠ يورو للفرد الواحد (٩,٦ مليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ)، على أن تكمل السلطات المحلية الكاليدونية هذه المساهمة.

٤ - يطلب الشركاء الكاليدونيون إنشاء معهد جامعي للتكنولوجيا يحمل اسم "معهد الصناعة والخدمات".

واتفقت اللجنة على عقد اجتماعها المقبل في النصف الثاني من عام ٢٠١٤.